۞ الحق في الخصوصية

✍ الدكتور/ ماروك نصر الدين.

مدير الدراسات بالمعهد الوطني للقضاء

تمهيد:

إن موضوع الحق في الخصوصية يعد واحدا من أهم موضوعات حقوق الإنسان لما له من ارتباط وثيق بمسألة أخرى بعيدة الخطر في حياة الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه وهي حريته، وما يترتب عليها من صون لكرامته واحتراما لأدميته فلا يتطفل عليه متطفل فيما يود الاحتفاظ به لنفسه.

والحق في الخصوصية قديم قدم البشرية، فقد وردت الإشارة إليه في التوراة كأقدم كتاب سماوي، فذكر في سفر التكوين "من أن آدم وحواء بعد أن أكلا الفاكهة فانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان، فخاطا أوراق تين وصنعا لأنفسهما مآزر" (الإصحاح الثالث رقم27). وجاء (في الإصحاح التاسع رقم 20–27)" وابتدأ نوح يكون فلاحا وغرس كرماه وأخبر أخويه خارجا، فأخذ سام ويافت الرداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا إلى الوراء وسترا عروة أبيهما ووجهاهما إلى الوراء فلم يبصرا عورة أبيهما".

كما وردت الإشارة إليه أيضا في القران في قوله تعالى في القرآن: ﴿ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا﴾ الآية 12 سورة الحجرات.

وفي السنة الشريفة روى عن سهيل بن سعد أن رجلا أطلع على حجر(أي ثقب) في باب رسول اللهﷺ وكان مع رسول اللهﷺ مدى (أي مشط) يرجل بها رأسه فقال له لو أعلم أنك تنظر طعنت به عينيك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر".

وعن أبي هريرةﷺ أن رسول اللهﷺ قال:"أن من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقأوا عينه".

ولما كان بيت الإنسان هو حصن حياته الخاصة فقد قال فيه ﷻ: ﴿ ياأيها الذين أمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون. فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم﴾ سورة النور، الآيتين 27 و28.

هذا ولا يخلوا عصر من العصور من محاولات التجسس على الحياة الخاصة للغير، وحتى عهد قريب كانت هذه المحاولات غير ذي أهمية حيث أن قوانين الطبيعة التي تحكم انتقال الصوت والضوء تعوق إلى حد كبير مراقبة الغير.

ولذلك كانت القوانين تحرص على كفالة توافر العوائق الطبيعية التي تحجب المساس بالحياة الخاصة للغير، ويتمثل ذلك في الأحكام الخاصة بالجوار وفتح المطلات والمناور، والمسافات التي تحدها وهذه القوانين تستهدف أساسا الحيلولة دون إطلاع الجار على خصوصيات جاره، والحماية المقررة هنا حماية وقائية حيث تحول دون الإطلاع بداءة على خصوصيات الغير.

غير أن معطيات العصر غيرت وعقدت الحياة وأحدثت أمورا على الصعيدين الفرد والدولة وأصبح يمكن للمرء أن يقرر -دون مبالغة أو تشاؤم- أن الحياة الاجتماعية تعاني من داء ما يسمى بالتطفل على الحياة الخاصة وانتهاكها.

وتعود أسباب هذه الأزمة إلى عدة أمور، أهمها التقدم العلمي الهائل الذي نمى وترعرع في هذا القرن الذي نعيش فيه، كما أن تغير الحياة الاجتماعية، ووسائلها يعد سببا آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول.

ولأهمية هذا الموضوع رأينا أن نقسمه إلى العناصر التالية:

- **العنصر الأول**: تعريف الحق في الخصوصية وتميزه عن بعض الحقوق المشابهة له.
- **العنصر الثاني**: الحق في الخصوصية في المواثيق والمؤتمرات الدولية.
- **العنصر الثالث**: الحق في الخصوصية في أحكام الشريعة الإسلامية.
- **العنصر الرابع**: الحق في الخصوصية في قوانين العقوبات المقارنة.
- **العنصر الخامس**: موقف القانون الجزائري.
- **الخاتمة والاقتراحات**.

تعريف الحق في الخصوصية و تميزه عن بعض الحقوق المشابهة له:

الخصوصية: من الناحية اللغوية يقصد بها حالة الخصوص، والخصوص نقيض العموم ويقال خصه بشيء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية والفتح أفصح. وأخصه أفرده به دون غيره، ويقال اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد[1].

أما الخصوصية قانونا فلم يرد في تحديد معناها أو نطاقها أي بيان لا في الدستور ولا في التشريع، رغم أن الدستور الجزائري الجديد (28 نوفمبر 1996) في مادة (39) يحمي الحياة الخاصة للمواطن، ولكنه لم يضع لها تعريفا، بل ولم يستخدم كلمة خصوصية لأن الشخص في حياته الخاصة يكون في حالة الخصوصية.

واستعمال عبارة الخصوصية يفضل الحياة الخاصة التي قد تثير في الذهن الارتباط بمكان معين أي المكان الخاص.

وبعض التشريعات المقارنة كالتشريع المصري فإنه يحمي الحياة الخاصة ولم يضع لها تعريفا، وأيضا التشريع العراقي فإنه يضفي بعض جوانب الحماية على الحياة الخاصة في الدستور وفي قانون العقوبات ولكنه لا يستعمل كلمة "الخصوصية" أما المشرع الفرنسي

فقد ذكر صراحة الحياة الخاصة –ولكنه لم يحدد معناها[2]، والمتيقن منه في هذا الصدد أنه وإن كان نطاق الحياة الخاصة يتمتع بالحماية القانونية بحيث ينبغي أن يظل بعيدا عن تطفل الآخرين، محاطة بالسرية، إلا أن وضع تعريف جامع مانع لمدلول الخصوصية من الناحية القانونية يبدو أمرا صعبا، وتعود الصعوبة إلى مدى التوسع الذي يتمتع به الحق في الخصوصية إضافة إلى أن فكرة الخصوصية فكرة مرنة تختلف من مجتمع لأخر، وتتطور من زمن لأخر.

وتختلف بحسب الآداب العام لكل مجتمع، بل وحسب الضر وفي الخاصة لكل شخص من حيث كونه فرد من الأفراد الذين يكتمون خصوصياتهم، كما تختلف من الشخص العادي إلى الشخص المشهور.

كما ترجع أيضا إلى مدى تقدير كل مجتمع للقيم التي تتعارض، بمناسبة حماية الحق في الخصوصية، فهذه الحماية تجد في مواجهتها الحق في الإعلام، الذي يرتبط إلى حد كبير بحرية الصحافة، وحماية الخصوصية تعتبر قيدا على حرية الصحافة، فنظرة المجتمع للحق في الخصوصية تتسع أو تضيق بحسب نظرته إلى مدى الحرية التي يجب أن تتمتع بها الصحافة.

هذا ويذهب جانب الفقه المقارن[3] إلى القول أنه يصعب إعطاء الخصوصية تعريفا يصلح للتطبيق في المجال القانوني، فهي تعتبر نطاقا قانونيا واسعا يصعب وضع حدود ومعالم واضحة مسبقة له.

ولقد أوضحت لجنة الخبراء المنبثقة عن المجلس الأوروبي[4] في مجال حقوق الإنسان، أنه بالرجوع إلى الكتابات والدراسات المختلفة عن الحق في الخصوصية، فقد تبين أنه لا يوجد هناك تعريف عام متفق عليه لهذا الحق سواء على مستوى التشريع أو القضاء، أو الفقه وسواء في المجال الدولي أو المجال المحلي.

ولكن هذه الأسباب لم تمنع جانب من الفقه[5] من وضع بعض المعايير لتحديد مضمون الحق في الخصوصية، كان لها عظيم الأثر في إلقاء الضوء على جوانبه المختلفة وسنتعرض لتعريف الخصوصية من حيث التعريف الإيجابي والسلبي.

أ- التعريف الإيجابي للحق في الخصوصية: أمام صعوبة التوصل إلى تحديد معنى الحق في الخصوصية قامت العديد من المحاولات، وأشهرها التعريف الذي وضعه معهد القضاء الأمريكي والذي مفاده "أن كل شخص ينتهك بصورة جدية، وبدون وجه حق، حق شخص آخر في ألا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور، يعتبر مسؤولا أمام المعتدي عليه"[6].

وقد أخذت بعض المؤتمرات الدولية بتعريف مقارب حيث عرفت الحق في الخصوصية بأنه "حق الشخص في أن نتركه يعيش وحده، يعيش الحياة التي يرتضيها مع أدنى حد من التدخل في جانب الغير"[7].

ويذهب رأي من الفقه الأمريكي إلى تعريف الحق في الخصوصية بأنه "الحق في الخصوصية هو الحق في الخلوة، فمن حق الشخص أن يستلزم من الغير أن يتركوه وشأنه ولا يعكر عليه أحد صفوة خلوته "[8].

وهذا التعريف الأخر تبناه الفقه الفرنسي حيث أوضح "أن لكل إنسان نطاق من الحياة يجب أن يكون شخصيا له ومقصورا عليه حيث لا يجوز للغير أن يدخل إليه بدون إذن "[9].

ويعيب جانب[10] من الفقه على هذا التعريف أنه لا يقدم معيارا قانونيا دقيقا لتحديد المقصود بالحياة الخاصة، وإنما يقدم في الحقيقة مبررا للظروف النفسية التي تفرض حماية الحياة الخاصة بحيث يوضح ضرورة أن نترك الإنسان وشأنه في خلوته حتى يسعد بحياته وهدوئه، ولكن لا يحدد ماهية الحياة الخاصة وما هي الأحوال التي يجب أن نتركه

فيها وشأنه دون تدخل، كما يخشى أن يؤدي هذا التعريف إلى وقوع نوع من الخلط بين الحرية والحق في الخصوصية.

وهناك اتجاه آخر من التعريفات جاءت به الجمعية الاستشارية للمجلس الاستشاري الأوروبي بقولها "الحق في الخصوصية هو القدرة على أن يعيش الإنسان حياته كما يريد، مع أقل حد ممكن من التدخل، ويعتبر من الحياة الخاصة الحياة العائلية والحياة داخل منزل الأسرة، وما يتعلق بسلامة الجسم والشرف والإعتبار، إعطاء صورة غير صحيحة عن الشخص، الكشف عن وقائع غير مفيدة ومن شأنها أن تسبب الحيرة والحرج للشخص، نشر الصور الفوتوغرافية دون إذن الشخص، والحماية ضد التجسس والفضولية غير المقبولة والتي تكون بدون مبرر، والحماية ضد إساءة استعمال الإتصالات الخاصة والحماية ضد الكشف عن المعلومات الخاصة الذي قد يعلمها أحد الأشخاص ولا يستفيد من الحماية القانونية إلا الأشخاص الذين سلكوا مسلكا كان من شأنه تشجيع الغير على الكشف عن خصوصيات حياته فليس لهم أن يعودوا ويشكون من المساس بخصوصيات حياتهم"[11].

التعريف السلبي للحق في الخصوصية:

أمام صعوبة وضع تعريف إيجابي للحق في الخصوصية، ذهب جانب من الفقه[12] إلى محاولة إيجاد تعريف سلبي لهذا الحق بالقول:"أن الحياة الخاصة هي كل مالا يعتبر من قبيل الحياة العامة للشخص".

ويعيب على هذا التعريف اعتماده على تعريف الحق في الخصوصية بضرورة التميز بين الحياة العامة والحياة الخاصة، حتى يمكن استبعاد ما يعد مكونا للأولى للوصول إلى مضمون الثانية.

ويستعين هذا الرأي الفقهي بمعيار يعتمد على أن الحد الفاصل بين الحياة الخاصة والحياة العامة يكمن في شعور الإنسان بالحياء تجاه ألفة حياته، وحيث يبدأ هذا الشعور في الظهور يبدأ نطاق الحياة الاجتماعية للشخص والتي بمناسبتها يدخل الإنسان عادة في علاقات مع غيره من الناس مثل الحياة الحرفية وحياة المجتمع، وباختصار الحياة الخارجية للإنسان أي خارج باب منزله، إلا أن ذلك لم يحل دون توجيه مزيد من النقد إلى هذا التعريف ذلك أن كثيرا مما اعتبره أنصار ذلك الاتجاه مكونا لعناصر الحياة العامة مازال يحتاج إلى تحديد، فالحياة الحرفية أو الوظيفية لا تعتبر من عناصر الحياة العامة بصفة مطلقة[13].

وأخيرا فقد اتجه الفقه إلى العدول عن وضع تعريف للحياة الخاصة ومن ثم اتجه إلى وضع قائمة للقيم التي تحميها وتغطيها فكرة الحق في الخصوصية مسترشدا في ذلك بما قدمه القضاء من تطبيقات مختلفة:

1- الحياة العاطفية والزوجية والعائلية.

2- الذمة المالية للشخص.

3- الحالة الصحية والرعاية الطبية.

4- الآراء السياسية.

5- قضاء أوقات الفراغ.

6- الكشف عن محل الإقامة ورقم التليفون الشخص.

7- المعتقد الديني.

8-الكشف عن الاسم الحقيقي (خاصة عند المشاهير مثل الفنانين).

9-حرمة جسم الإنسان (خاصة عند البحث عن الدليل استعمال الوسائل المنومة).

10- البحث في الجنيات التي تمس أخص خصوصيات الإنسان.

ب- تميز الحق في الخصوصية عن بعض الحقوق الشخصية المشابهة له:

إذا اعترف للشخص بحقه في خصوصياته، فالتساؤل يثور عن مضمون هذا الحق أي عن السلطات التي يخولها هذا الحق لصاحبه!.

الصورة التقليدية للإعتداء على الخصوصية كانت عن طريق النشر وكشف خصوصيات الشخص عن طريق إعلانها للغير، فالنشر هو الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها تصبح الحياة الخاصة عرضة للأنظار، ولهذا لا يجوز الكشف عن خصوصية الشخص إلا بعد موافقته المسبقة، وحماية الخصوصية لا تكون عن طريق حظر النشر أو العلانية دون إذن، وإنما تتم عن طريق حظر العلم بهذه الخصوصيات دون إذن.

وتطبيقا لهذا لا يجوز التجسس والتلصص على الحياة الخاصة للغير، فالتحري والتدخل في الحياة الخاصة يعكر صفوها وهدوؤها، فشعور الشخص بأنه محل ملاحظة أو رقابة من جانب الغير من شأنه أن يقلق الشخص ويمس حياته الخاصة.

وسنتعرض لتميز الحق في الخصوصية عن بعض الحقوق الشخصية منها:

1- الحق في الخصوصية والحق في الصورة.

2- الحق في الخصوصية والحق في الشرف.

3- الحق في الخصوصية والحق في الدخول في طي الكتمان .

1- الحق في الخصوصية و الحق في الصورة:

ويقصد بالحق في الصورة حق الشخص في الاعتراض على تصويره دون إذنه، كما أنه لا يجوز نشر صورته دون إذنه.

طبقا لهذا المبدأ فإنه لا يجوز نشر صورة الشخص دون إذنه لو أخذت الصورة وهو يجلس في مكان خاص مع أسرته، ولكن السؤال المطروح هو هل تتحقق الحماية في هذه الحالة عن طريق الحق في الصورة أم الحق في الخصوصية.

– اختلاف الفقه[14] بشأن الإجابة عن هذا السؤال.

– فذهب جانب من الفقه إلى القول بضرورة التميز بين الحق في الخصوصية والحق في الصورة، فكل منهما مستقل عن الأخر، متحججا بأن الصورة ما هي إلا امتداد للشخصية، ومن ثم يمكن الاعتداء عليها في الحياة العامة والعملية، أين لا يوجد خطأ في الحياة الخاصة، فبمجرد التقاط الصورة يمكن من خلالها التعرف على الشخص نوجد بصدد الاعتداء على الحق في الصورة.

أما الحق في الخصوصية فلا يشمل الحق في الصورة، حيث أن الحق الأول لا يوجد في نطاق الحياة الخاصة.

أما الثاني فيمكن الاعتداء عليه في الحياة العملية والحياة الخاصة، ويضيف أصحاب هذا الرأي قائلين، أن مجرد كون كل من الحق في الخصوصية والحق في الصورة من الحقوق اللصيقة بالشخصية لا يجب أن يؤدي إلى الخلط بينها.

– وذهب جانب آخر من الفقه، إلى القول بأن الحق في الصورة هو من مظاهر الحق في الخصوصية، فالحق في الصورة يعتبر عنصرا من عناصر الحياة الخاصة شأنه في ذلك شأن الحياة العاطفية والحياة الزوجية. وهناك من التعريفات التي ذكرت صراحة عدم التصوير إلا بعد الحصول على إذن في مجال تعريف ما يقصد بحماية الحياة الخاصة للشخص. ذلك أن التصوير أو نشر صورة دون إذن الشخص، هو مساس بالحياة الخاصة، إضافة إلى ذلك أن الحق في الصورة هو الذي يعطي المساس بالحق في الخصوصية صفة المساس الذي لا

يمكن التسامح أو التهاون فيه، أي أنه إذا كان المساس بالحق في الخصوصية قد تم عن طريق التصوير المخالف للحق في الصورة فالمساس هنا يتخذ طابعا خطيرا وجسيما. ومن ثم فالشكل هو أهم عناصر الحياة الخاصة للشخص، ويستدل عن ذلك مثلا من أن المتهم في جريمة معينة يحرص غالبا على إخفاء وجهه بيده حتى لا يمكن تصويره أثناء خروجه من المحكمة أو دخوله إليها، فهو يعتقد أن الأسوأ من اتهامه هو نشر صورته حيث يعتبر اعتداء حال على أكثر الجوانب خصوصية في حياته.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه في حالة توافر الإعتداء على الصورة وعلى الحياة الخاصة، فإنه يلاحظ أن الحق الأخير يستغرق الحق الأول، ومن ثم فإن ذلك يثير الاعتقاد فعلا بأنها من نفس الطبيعة.

والتفرقة بين الحق في الصورة والحق في الخصوصية تظهر أيضا بصدد معرفة ما إذا كان تصوير الأشياء، كمنزل من المنازل دون إذن صاحبه تعتبر اعتداء على الحق في الصورة أم على الحق في الخصوصية.

حكمت إحدى المحاكم الفرنسية بتعويض المالك لأن تصوير المنزل تم بدون وجه حق وفي ظروف من شأنها أن تسبب ضررا للمعتدى عليه.(محكمة السين الابتدائية. حكم (1965/4/1).الأسبوع القانوني 1966-2-14572). والخطأ هنا كان في النشر دون إذن المالك ومن ثم فإن المحكمة ذهبت إلى أن الحق في الصورة يعتبر من السلطات التي يخولها حق الملكية للمالك.

ويذهب جانب من الفقه في تعليقه على هذا الحكم إلى القول " أن الوضع السليم للمسألة يستلزم التفرقة بين ما إذا كان المنزل يطل على الطريق العام، أو يختفي داخل حديقة بحيث لا يمكن رؤيته من الطريق العام.

ففي الحالة الأولى يجوز تصوير المترل دون إذن، لأن التصوير في هذه الحالة لا يمس بسلطات المالك، مع الملاحظة أنه لا يجوز إساءة استعمال الصورة لأن استعمال الصورة بطريقة سيئة من شأنها أن تمس سمعة واعتبار مالك الشيء، ومن شأن ذلك أن يسبب له ضررا يجب تعويضه، فأساس المسؤولية في هذه الحالة هو المساس بالإعتبار والسمعة وليس الإعتداء على الحق في الصورة[15]، أما إذا كان المترل بعيدا عن الطريق العام وتسلل الشخص ليقوم بتصويره فإن المصور يعتبر مسؤولا، وأساس المسؤولية هنا الإعتداء الواقع على الحق في الخصوصية لأن التسلل في حد ذاته يعتبر من قبيل التجسس". (محكمة السين الإبتدائية. 1952/01/15. قازيت دوبالي. 1952-1-164).

هذا وقد قضت إحدى المحاكم الفرنسية أن "استعمال صورة أحد المنازل دون إذن صاحبه على غلاف بعض القصص يعتبر من قبيل المساس بالخصوصية "بشرط أن تسمح الصورة بالتعرف على المكان بسهولة، أما إذا كانت الصورة لا تظهر بوضوح المترل وما يميزه من خصائص، ولا تظهر أي شيء عن الحياة الداخلية للمالك بحيث تظل حياته الخاصة بعيدة عن العلانية فلا محل للحاكم بالتعويض[16].

نستخلص من كل ما تقدم أن هناك علاقة وثيقة بين الحق في الخصوصية والحق في الصورة فالمساس بالصورة يكون أخطر أنواع الإعتداء على الحق في الخصوصية، وعمليا غالبا ما يقترن المساس بالحق في الصورة بالمساس بالحق في الخصوصية.

لذلك فنحن نرى أن دراسة الحق في الخصوص تتطلب التعرض للحق في الصورة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الخصوصية (الحياة الخاصة للشخص وعدم التعرض للحق في الصورة يعتبر إهدرا للجانب الأكثر أهمية في الحياة العملية.

إذن فالحق في الصورة يدخل في صميم الحياة الخاصة للشخص، والمشرع لا يحمي الصورة في حد ذاتها وإنما يحميها باعتبارها عنصرا من عناصر الحياة الخاصة كما لا يخفى على أحد أن آلة التصوير أصبحت الآن أقوى من القلم كأداة من أدوات الاعتداء على الحق في الخصوصية.

تميز الحق في الخصوصية عن الحق في الشرف

المبدأ: في كافة الدساتير المقارنة أنه لا يجوز إسناد أمور إلى شخص لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه العقوبات المقررة قانونا، أو استوجبت احتقاره من قبل مجتمعه.

من هذا المبدأ جاءت قوانين العقوبات المقارنة لتجريم الاعتداءات الواقعة على الاعتبار والشرف.

والمشرع الجزائري ساير هذه القوانين -ففي الدستور الجديد (98/11/28) في المادتين 34 و39 .

وهذه الحماية الدستورية للإعتبار والشرف وجدت صداها في نصوص قانون العقوبات الجزائري الذي نص في المادتين 288 و289 على تجريم فعلي القذف والسب.

والاعتداء على الشرف أو الاعتبار يعطي المعتدى عليه الحق في التعويض عن الضرر الأدبي، كما يجوز له أن يطلب من القضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الاعتداء أو لرفعه، وقد تأمر المحكمة بنشر الحكم كوسيلة لرد الاعتبار للمجني عليه.

وهنا يطرح التساؤل عن أوجه التشابه والاختلاف بين الحق في الخصوصية والحق في الشرف والاعتبار، وجوانب الصلة بينهما، فالتميز بين الحقين ضروري لوضوح حدود الحق في الخصوصية .....تتمثل الفروق بينهما في أن تجريم القذف يستهدف حماية قيمة من أهم القيم التي يحرص عليها كل إنسان ألا وهي الشرف والاعتبار، كما يستهدف تحقيق

السلام الاجتماعي، فحرية القذف تؤدي إلى الاضطراب في الحياة الاجتماعية، أما الحق في الخصوصية فهو يستهدف حماية هدوء وسكينة الجانب الخاص من الحياة والذي يبتعد عن النشاط العام والأضواء فهو يحمي الحياة الخاصة من أن تكون محلا للتحريات والتقصي من جانب الغير، كما يحظر نشر ما قد يصل لعلم الغير من جوانب الحياة الخاصة.

وتطبيقا لذلك نقول أن تجريم القذف هو لحماية الشعور بالشرف، أما الحق في الخصوصية فهو يحمي حياء الشخص تجاه حياته العائلية والشخصية.

هذا وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن بعض الوقائع قد تعتبر من قبيل القذف ولكنها لا تعتبر من قبيل المساس بالحق في الخصوصية ، ومثال ذلك القذف الذي يتعلق بوقائع تتعلق بالنشاط أو الحياة العامة للشخص، ومثال ذلك السب والقذف غير العلني الذي يجرمه القانون الجزائري (في المواد 296 وما يليها من قانون العقوبات الجزائري).

وأهم ما يميز السب والقذف غير العلني أنه يصدر في غير علانية أي لا ينشر بأن طريقة من الطرق ومن ثم فهو لا ينطوي على مساس بالحياة الخاصة.

وعكس ذلك فقد تعتبر بعض الوقائع من قبيل المساس بالخصوصية دون أن تعتبر من قبيل القذف أو السب، ومثال ذلك من ينسب علنا للغير أن زواجه تم بعد علاقة عاطفية، أو ثم بعد معاشرة غير شرعية، أو ينشر مقدار ثروة ودخل الغير، فمثل هذا القول قد يمس الحياة الخاصة ولكنه لا يعتبر ماسا بالشرف والاعتبار، فالقذف لا يتوافر إلا إذا أسندت للمقذوف في حقه واقعة معينة لو صحت لا أوجبت عقاب من أسندت إليه أو احتقاره لدى أهل وطنه، أما بالنسبة للحق في الخصوصية فإن الاعتداء يتحقق بمجرد نشر ما يتصل بالحياة الخاصة حتى ولو لم يستوجب احتقار الشخص لدى أهله.

وقد تعتبر الوقائع من قبيل المساس بالحق في الخصوصية والقذف في نفس الوقت بل قد يعتبر الفعل مكونا لجريمة القذف وجريمة المساس بالحياة الخاصة، وذلك كمن ينشر وقائع حصل عليها بإحدى الطرق المنصوص عليها في قانون العقوبات، وتمس خصوصيات الشخص وتستوجب في نفس الوقت احتقاره لدى أهل وطنه، ونكون هنا بصدد تعدد الجرائم تطبق فيه الأحكام العامة في قانون العقوبات المادة 32 وما يليها.

هذا وما يجدر التذكير به هو أن قانون العقوبات الجزائري يحمي الشرف والاعتبار ضد أي مساس وذلك في القسم الخامس الذي عنوانه الاعتداء على الشرف واعتبار الأشخاص المواد 296 وما يليها من الباب الثاني الفصل الأول والذي عنوانه الجنايات والجنح ضد الأشخاص، ومن نصوص هذا الباب يتضح أن المشرع الجنائي .

لا يحمي الحق في الخصوصية لأنه لم ينص على حمايته ضمن نصوص قانون العقوبات.

3- تميز الحق في الخصوصية عن الحق في الدخول في طي النسيان:

بعد الحق في الدخول في طي النسيان من الحقوق التي لها علاقة بالحق في الخصوصية، والسؤال الذي يطرح بمناسبة هذه العلاقة هو هل الحق في الخصوصية يشمل حق الشخص في أن يدخل في طي النسيان، أم أن الحق في النسيان يعتبر حقا مستقلا ومتميزا عن الحق في الخصوصية[17]؟.

ذهب جانب من الفقه إلى القول بأن من حق الشخص أن تدخل وقائع حياته في طي النسيان فمتى أسدل ستار النسيان على جانب من حياة الشخص السابقة، فلا يجوز رفعه بدون إذنه، فهذه الوقائع تتقادم بالسكوت عن إثارتها طول هذه الفترة، والتقادم متى اكتمل فلا يجوز قطعه، والكشف عن هذه الوقائع يعتبر بمثابة محاولة قطع التقادم الذي اكتمل وهذا لا يجوز، ومن ثم يعتبر اعتداء على الشخص[18].

ويستطرد صاحب هذا الرأي قائلا بأن الحماية القانونية لا تأتي عن طريق اللجوء إلى الحق في الخصوصية، فمن جهة تكون الوقائع قد وقعت علنا بل وسبق عرضها على المحاكم مما يجعلها تتنافى مع صفة الخصوصية، ومن جهة أخرى قد تتعلق الوقائع الخاصة بإحدى الشخصيات الشهيرة أو التاريخية ومن ثم تتطلب المصلحة التاريخية الخوض في هذه الخصوصيات، ولهذا يجب أن يستقل الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية.

ذلك أن الحق في النسيان يحمي الوقائع المتصلة بالحياة الخاصة والعامة على حد سواء متى دخلت في طي النسيان .

بينما ذهب الرأي الراجح إلى القول بأنه من غير المنطقي القول بأن الحق في الخصوصية لا يشمل الحق في الدخول في طي النسيان، فالمفروض أن حرمة الحياة الخاصة تشمل الحياة الخاصة بصفة عامة أي حاضرها وماضيها.

في حين ذهب القضاء الفرنسي[19] إلى التقرير بأن الحق في الخصوصية يشمل الحق في النسيان، وهو ما أخذت به بعض المؤتمرات الدولية ويفهم من ذلك على أنه يشمل وقائع الحياة الخاصة الماضية. فإذا كان الحق في الخصوصية يحمي وقائع الحياة الخاصة الحاضرة فإنه يجب أن يحمي من باب أولى الوقائع التي حصنها السكوت والنسيان أيضا فالكشف عن الوقائع التي أدخلها الزمن في طي النسيان يعتبر من قبيل الكشف عن الخصوصيات[20].

هذا وما تجدر الإشارة إليه أن الحق في النسيان قد يوجد مستقلا فيما يتعلق بوقائع الحياة العامة، أما في مجال الحياة الخاصة فهو يدخل في مضمون الحياة الخاصة من حيث حاضرها وماضيها.

والقول بأن الحق في الخصوصية يشمل عدم الكشف عن ماضي الحياة الخاصة، لا يشمل بطبيعة الحال من حيث المبدأ محاولة استخلاص دروس الماضي سواء في المسائل

التربوية أو السياسية أو غيرها وتظهر أهمية ذلك على وجه الخصوص بصدد الشخصيات الشهيرة فالواقعة متى دخلت التاريخ أمكن نشرها دون إذن حيث أنها تتصل بالمصلحة العامة، ومن تم يمكن إعادتها إلى الأذهان من وقت لأخر وكذلك إذا كان قد توفى من يتعلق النشر بخصوصياتهم وكذلك أغلب ورثتهم فإنه من الصعب أن يمس النشر الحق في الخصوصية [21].

أما في غير هذه الأحوال فإن الحق في الخصوصية يجب احترامه ومن أهم جوانبه حق الشخص في أن يدخل ماضي حياته الخاصة في طي النسيان وإعادة النشر تعتبر اعتداء على الخصوصيات لأنها تفسد ما عوضه الزمن[22].

وما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه عرضت قضية على القضاء الأمريكي تتلخص وقائعها في أن طالبا نابغة في الرياضيات تخرج من جامعة هارفارد وتمتع بشهرة بالغة نظرا لنبوغه. ثم أصيب بأزمة نفسية جعلته يهجر الرياضيات ويعزف عن شهرته، وعمل في وضيفة أمين مكتبة و عكف على دراسة تاريخ الهنود الحمر وقامت إحدى الصحف بعد فترة من الزمن بالكشف عن تاريخ هذا الشخص وعن العمل الذي يقوم به حاليا، فأصيب بأزمة شديدة أدت إلى موته فيما بعد، ولكن المحكمة قضت بعدم وجود أي مساس بالحق في الخصوصية. على أساس أنه لا يوجد في التحقيق الصحفي ما يشين للشخص العادي، ثم أن هذا الطالب يعتبر من الشخصيات الشهيرة وبالتالي يجوز نشر ما يتعلق بحياته دون إذن مسبق.

يتضح أن وجهة نظر القضاء الأمريكي في الحكم السابق تقوم على أن العزلة المطلقة عن الناس تكاد تكون مستحيلة ولهذا فإن المساس الذي يحق للشخص أن يشكو منه هو الذي يسبب مضايقة بالمعيار الرجل المعتاد، فلا يتصور أن يكون أي ذكر لشخص من الأشخاص من قبيل المساس بالخصوصية إذا كانت الوقائع المشهورة التي نشرت ليس فيها ما يشين للشخص العادي ونحن نؤيد هذا الاتجاه لوجهاته.

هذا وما نود الإشارة إليه هنا هو أنه إذا كان للشخص الطبيعي أي الإنسان خصوصيات، فإنه أيضا للشخص المعنوي -الأحزاب السياسية، الشركات العامة، والخاصة، والمؤسسات وغيرها -الحق في الخصوصية، وخصوصيات الشخص المعنوي في بعض الأحيان تفوق خصوصيات الشخص الطبيعي، ومن ثم فإن كل ما قيل عن الحق في الخصوصية للشخص الطبيعي تنطبق تماما على الشخص المعنوي.

العنصر الثاني:

الحق في الخصوصية في المواثيق و المؤتمرات الدولية :

الحق في الخصوصية أحد الحقوق الهامة اللصيقة بالشخصية، والتي تعني ببساطة أن الإنسان -لمجرد كونه إنسان بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو ديانته أو أصله أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي- يملك حقوقا طبيعية لصيقة به تهدف إلى حمايته في ذاته وحماية القيم المتصلة به فهي مقررة للمحافظة على مقومات الإنسان في مظاهره المختلفة المادية والمعنوية.

وإذا كانت هذه الحقوق تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك على ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، فإن المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة قد عمل على تحديد هذه الحقوق الأساسية وأبرزها كقيم مشتركة بين المجتمعات جميعها.

ويأتي في مقدمة هذه الحقوق حق الإنسان في الخصوصية، وقد حرصت المواثيق والاتفاقيات الدولية على إيجاد الضمانات الكفيلة بحمايته، وذلك على ضوء ما أسفرت عنه التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة من انتهاكات خطيرة لهذا الحق.

كما حرصت الدساتير المعاصرة أيضا بدورها على كفالة الحق في الخصوصية، وإحاطته بالحماية اللازمة، بعد أن فرض على الدولة الحديثة التزاما مؤداه حماية حياة

أفرادها. إضافة إلى هذا هناك العديد من المؤتمرات الدولية التي انعقدت لمناقشة هذا الموضوع، بناء على ما تقدم سنقسم هذا العنصر إلى ما يلي:

أولا: الحق في الخصوصية في الاتفاقيات الدولية ذات الصيغة العالمية.

ثانيا: الحق في الخصوصية في الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الإقليمية.

ثالثا: الحق في الخصوصية في المؤتمرات الدولية.

أولا : الحق في الخصوصية في الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة العالمية:

سنتعرض لحماية الحق في الخصوصية في ضوء كل من:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

صدر هذا الإعلان عن الأمم المتحدة في صورة توصية للجمعية العامة في (العاشر من ديسمبر عام 1948 وقد حرصت منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها على حماية الحق في الحياة الخاصة، فقد ورد في المادة 12 من هذا الإعلان التأكيد على حق كل فرد في الحماية ضد كل تدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مراسلاته وضد الحملات التي تقع على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في الحماية القانونية ضد هذا التدخل أو تلك الحملات.

وهكذا يتبين لنا أن المادة 12 من الإعلان، تهدف إلى حماية حق الإنسان في حياته الخاصة وألا يقتحم أحد خصوصياته التي يضربها حول نفسه وحماية حقه في أن لا يتسلل أحد إلى حياته الخاصة.

ومن حيث القيمة القانونية لهذا الإعلان فقد ذهب البعض إلى القول بأن هذا الإعلان ملزم قانونا لكافة الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة باعتبار أنه مكمل لميثاق هذه

الهيئة والذي فرض احترام حقوق الإنسان إلا أن الرأي الراجح والذي نميل نحن إليه يرى أن لهذا الإعلان قيمة أدبية كبرى، ومن ثم فإنه لا يتمتع بأي قوة قانونية ملزمة [24].

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الجزائر صادقت على هذا الإعلان بموجب المادة 11 من دستور 1963 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1963 .

2-الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية:

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966 على هذه الاتفاقية الدولية التي لها أهمية قانونية لأنها من جهة تعد مكملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتقنينا دوليا لحقوق الإنسان من جهة ثانية، وهي في ذلك تفوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يقتصر على فرض التزامات أدبية باحترام هذه الحقوق.

وهذه الاتفاقية تفرض التزامات قانونية محددة على الدول تتمثل في ضرورة احترام الحقوق الموجودة فيها، وتتعهد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية بحماية شعوبها بالقانون ضد المعاملة القاسية والغير إنسانية والمهينة، وتقرر حق كل كائن بشري في الحياة والحرية والأمن والحياة الخاصة له، وتحرم هذه الاتفاقية العبودية وتضمن الحق في محاكمة عادلة، وتحمي الأشخاص ضد الاعتقال أو الحجز التعسفي وتقرر حرية التفكير والضمير والديانة وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي والهجرة وحرية الارتباط بالآخرين[25].

هذا وقد جاء في هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحقوق التي يجب احترمها بالنسبة للإنسان منها ما جاءت به (المادة 17 الفقرة الأولى) من عدم جواز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيات أحد أو عائلته أو مراسلاته، كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته، أما الفقرة الثانية من ذات المادة فقد منحت

لكل شخص الحق في الحماية القانونية ضد مثل هذا التدخل أو التعرض وما تجدر الإشارة إليه أن الجزائري انضمت إلى هذه الاتفاقية.

ثانيا : الحق في الخصوصية في الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الإقليمية :

هناك العديد من الاتفاقيات الدراسية ذات الصبغة الجهوية التي تعرض للحق في الخصوصية، ولما كان المقام لا يسمح لذكرها جميعا رأينا أن نتعرض لأهمها وفق ما يلي:

1-الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

وقعت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في روما في 04 نوفمبر عام 1950، بين بعض الدول الأوروبية المنظمة للمجلس الأوروبي[26] وقد أكدت هذه الاتفاقية احترام الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد تصدت هذه الاتفاقية لبيان مضمون وحدود الحق في الحياة الخاصة في عدة نصوص منها المادة 08 من الاتفاقية التي تقرر ما يلي:

أ- أن لكل شخص الحق في احترام الحياة الخاصة وحياته العائلية وكذا مسكنه ومراسلاته.

ب-ليس للسلطة العامة أن تتدخل في ممارسة هذا الحق إلا في الحدود التي يفرضها القانون، وبالقدر الضروري لحماية الأمن الوطني والأمن العام والمصلحة الاقتصادية للبلد. وكذا الدفاع عن النظام والوقاية من الجرائم أو لحماية الصحة العامة أو الأخلاق أو لحماية حقوق وحريات الآخرين.

2- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

تم عقد هذه الاتفاقية عام 1969، ودخلت حيز التنفيذ عام 1978، ولقد صدق على هذه الاتفاقية اثنتا عشرة دولة من دول أمريكا اللاتينية.

ونصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على حق كل شخص أن تحترم حياته الخاصة، وهذا الحق مكفول للشخص منذ لحظة ميلاده ولا يجوز الاعتداء على الحياة الخاصة لأي شخص مهما كان المبرر لذلك [27].

ثالثا: الحق في الخصوصية في المؤتمرات الدولية:

هناك مجموعة من المؤتمرات الدولية التي انعقدت في مختلف أرجاء المعمورة بشأن بحث هذه المسألة سنتعرض لبعضها و لأهمها وفق التقسيم التالي:

1-مؤتمر طهرن بإيران (1968).

2-مؤتمر مونتريال بكندا (1968).

3-مؤتمر اليونسكوا (1970).

4-المؤتمر الدولي الثاني عشر الخاص بحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية.

1- المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بطهران (1968):

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 2081 [28] الصادر في (1965/12/20) عقد مؤتمر دولي خاص بحقوق الإنسان ليكون واحد من أهم أوجه النشاطات الرئيسية لحقوق الإنسان لسنة 1968.

وقد نظر هذا المؤتمر في المشكلات المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، وتمهيد السبيل خاصة للقضاء على التمييز العنصري.

هذا و قد اتخذ هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الرئيسية، تناولت مختلف نواحي حقوق الإنسان، يعنينا منها القرار الحادي عشر الذي تبناه المؤتمر بالإجماع في (1968/05/12) وهو القرار الذي يهدف إلى حماية حق الإنسان في حياته الخاصة، ولا سيما

بعد زيادة الأخطار الناجمة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد جاء القرار ليوصي باحترام "السرية بالنسبة لأساليب التسجيل وحماية الشخصية الإنسانية وتكاملها المادي والعقلي إزاء التقدم في علم الأحياء والطب والكيمياء الحية، واستخدام الإلكترونيات التي قد تؤثر على حقوق الشخص والقيود التي يجب وضعها على هذا الاستخدام، وبشكل أعمق التوازن الذي يجب توطيده بين التقدم العلمي والتكنولوجي من ناحية، وبين التقدم العقلي والروحي والثقافي والمعنوي من ناحية أخرى"[29].

وقد أوصى المؤتمر بأن تضطلع المنظمات الدولية في أسرة الأمم المتحدة بدراسة المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان والناشئة عن التطورات العلمية والتكنولوجية، ولا سيما من النواحي التالية:

1- احترام الحياة الخاصة للإنسان على ضوء الإنجازات المحققة في تقنيات التسجيل...وأيا ما كان الأمر فإن مجموعة توصيات هذا المؤتمر لا تخرج عن كونها توصيات ذات قيمة أدبية[30].

ب- مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد بمونتريال - بكندا (1968) :

وجه هذا المؤتمر[31] العناية إلى الأخطار الجديدة بسبب التطورات مثل وسائل التطفل الإلكتروني على الحياة الخاصة، وأوصى المؤتمر بأن تنهض الهيئات غير الحكومية والمهن القانونية بواجبها في العمل على درء الخطر عن طريق عدم قبول أدلة الإثبات المتحصلة بالوسائل التكنولوجية مثل أجهزة كشف الكذب والتسجيل على أشرطة والتأثير باستخدام العقاقير الطبية واستخدام آلة تصوير خفية.

ج- مؤتمر اليونسكو بباريس (1970) :

اجتمع في باريس خبراء اليونسكو لدراسة مسألة الخصوصية في فترة من 19 إلى 23 يناير 1970 وعن أسباب اهتمام الهيئة بصفة خاصة بموضوع الحق في الخصوصية يعود لتعقد المسألة من ناحية وتعدد المشكلات المتصلة بها من ناحية أخرى، وكذا وجود التنازع بين الحياة الخاصة من جانب والمصلحة العامة من جانب آخر أي -بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع -وهذه كلها أمور تحتم ضرورة البحث عن إيجاد العلاج الملائم لما للمسألة من أهمية.

هذا و تداول المؤتمرون[32] على نص المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدروا عدة توصيات في نهاية المؤتمر أهمها:

1-أنه من الصعوبة بمكان تعريف جوهر مفهوم الخصوصية تعريفا عالميا نظرا لأن الخصوصية مسألة نسبية مرتبطة بالثقافة والمحتوى الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة من الدول.

2-أنه لا يمكن الفصل بين الفرد ووسطه الاجتماعي.

3-يقتضي الاعتراف بالحق في الخصوصية، ضرورة التضحية بقدر من هذا الحق في كل مرة تفرض فيها الاعتبارات العليا للجماعة مثل هذا الأمر.

4-ضرورة توفير ضمانات قوية لحماية هذا الحق، وخصوصا بعد اتساع نطاق تدخل الدولة، والتطور العلمي والتكنولوجي، مع وجود ما يسمى بطبقة التكنوقراط "طبقة الفنيين والبيروقراط (طبقة الموظفين الإداريين الحكوميين) والذين كثيرا ما تمتد اعتداءاتهم بصورة متزايدة على الحق في الخصوصية.

5- يجوز في ظروف معينة اتخاذ إجراءات مشروعة الحد من ممارسة حقوق معينة، بما في ذلك تلك التي تتصل بالحياة الخاصة على أن يكون ذلك محدودا وموقوفا وأن يحافظ في الوقت ذاته على كرامة الإنسان.

د- المؤتمر الدولي الثاني عشر الخاص بحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية:

عقدت الجمعية الدولية لقانون العقوبات هذا المؤتمر في هامبورج بألمانيا الغربية "سابقا" في الفترة ما بين (16 و21 سبتمبر 1979) وقد تضمنت أعمال المؤتمر تحت عنوان حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية العديد من البحوث والتقارير التي تقدم بها الخبراء والمتخصصون من مختلف دول العالم والتي تناولت مجموعة من القضايا والمشكلات الأساسية في الإجراءات الجنائية[33] يهمنا من كل ذلك البند الرابع لما له من اتصال بمسألة الحق في الخصوصية، حيث أوصى المؤتمر في هذا الصدد بأنه:

1- من الضروري أن ترتكز كل الإجراءات ووسائل الإثبات التي من شأنها تعطيل الحقوق الفردية و الحريات على سند قانوني .

2- ينظم قبول الأدلة في الإجراءات الجنائية بالنظر إلى المصالح التالية:

- سلامة النظام القضائي.
- احترام حقوق الدفاع.
- مراعاة مصالح كل من المجني عليه والمجتمع .

العنصر الثالث: الحق في الخصوصية في أحكام الشريعة الإسلامية:

يمكن القول أن الحق في الخصوصية لم يرد ذكره في أحكام الشريعة الإسلامية بهذا اللفظ، ولكن ذلك لا يعني أن مثل هذا الحق تجهله أحكام الشريعة، فالموضوع يدخل تحت مفهوم الحق عموما ولبيان ذلك نتعرض لما يلي:

أولا: تعريف الحق في الشريعة الإسلامية:

لم يعن فقهاء الشريعة الإسلامية بإيراد تعريف للحق، مع كثرة استعمالهم إياه ويبدو أن ذلك يرجع إلى أنهم رأوه واضحا فاستغنوا عن تعريفه[34] والحال كذلك عند

الأصوليون، فلم يعرفوه أيضا، وإن كانوا قد اهتموا بتقسيمه وتبيان أحكامه، وقد حاول بعض الفقهاء المحدثين تعريفه بحسب ما يلي:

"مصلحة مستحقة شرعا" [35] وعرفه آخر بأنه" مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون"[36] وعرفه آخر بأنه "اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفا[37] وما يلاحظ على هذه التعريفات أن الفقهاء المسلمين يعرفون الحق بالنظر إلى موضوعه والغرض منه، أي غايته والهدف منه، وكما هو معروف عند فقهاء القانون أن الغاية لا تصلح معيارا للحق لأن المقصود هو التعريف بالحق نفسه لا بغايته، أضف إلى ذلك أنه إذا كان صحيحا أن كل صاحب حق يعد صاحب مصلحة فأن العكس غير صحيح فليس كل صاحب مصلحة يعد صاحب حق[38]. هذا وحقوق الأفراد في الشريعة الإسلامية ليست حقوقا طبيعية وإنما هي منح ترتكز على المصادر التي تستقى منها الأحكام الشرعية فليس ثمة حق شرعي من غير أن يقوم عليه دليل و على ذلك إذا كان الحق في الحكم الثابت فإن مثبت الحقوق هو الله سبحانه وتعالى وليس أحد معه من تشريع في أي منحى من مناحي الحياة، ولما لم يكن الحق في الشريعة الإسلامية حقا طبيعيا فإن ذلك قد رتب نتيجة منطقية مؤداها أن حقوق الأفراد مقيدة في استعمالها بمراعاة مصلحة الأغيار وعدم الإضرار بمصالح المجتمع.

ثانيا: تقسيم الحقوق:

يقسم فقهاء الشريعة الإسلامية الحقوق إلى أربعة أقسام

- **القسم الأول**: ويشمل الحقوق الخالصة لله تعالى.
- **القسم الثاني**: ويشمل الحقوق التي يجتمع فيها حق الله تعالى وحق العبد وحق الله فيها غالبا.

- **القسم الثالث**: ويشمل الحقوق التي يجتمع فيها حق الله تعالى وحق العبد، وحق العبد فيها غالب.

- **القسم الرابع**: ويشمل الحقوق الخالصة للعباد.

-والحقوق الخالصة لله هي تلك الحقوق التي تعود بالنفع على العامة من ذلك العبادات الصلاة والحج والزكاة، والحدود التي فرضها الله للمصلحة العامة كعقوبات كاملة كحد الزنا مثلا وحد السرقة بقطع اليد.

-والحقوق الخالصة للعبد هي تلك التي تتعلق بمصلحة خاصة له كحق الملكية وحق الشفعة والدية، وحق المشتري في تملك البيع وحق البائع في تملك الشراء وحق الزوجة في نفقتها ومهرها.

-ما يجتمع فيه الحقان وحق الله أغلب: كحد القذف[39] ويعتبر القذف عند الأئمة من الحقوق الخالصة لله تعالى والغالبة على حقوق الفرد، فلا أثر لرضاء أو عفو في جريمة القذف، ويعني في نظرهم حد القاذف وذلك أن الرسول ﷺ حد القاذف ولم يستشر أحدا[40].

-ما يجتمع فيه الحقان، وحق العبد غالب ومثال ذلك حق القصاص لأن في القصاص بقاء للحقين ولكن حق العبد غالب و لهذا فرض استيفاءه إلى المولى وجرى فيه التعويض بالمال، ونظرا إلى اجتماع جانبي الحق حق الله وحق العبد في هذا الحق، فإن من يعتدي عليه فقد عصى الله وأذى العبد بانتهاك حرمته ولذلك يجب القصاص أو الدية لما فات من حق الإنسان واجب الكفارة وجبرا لما فوت من حق الله تعالى.

ثالثا: تطبيقات الحق في الخصوصية في أحكام الشريعة الإسلامي:

سنتعرض لأهم التطبيقات التي وردت في أحكام الشريعة والمتعلقة بالحق في الخصوصية ومنها:

1- التجسس.

2- عدم إفشاء الأسرار.

3- حرمة المسكن.

وسنتولى بيان كل عنصر على حدة :

1- التجسس:

يعتبر التجسس أحد التطبيقات المتعلقة بالحق في الخصوصية في أحكام الشريعة الإسلامية، فقد منعت أحكام الشريعة الإسلامية التجسس، والتلصص لهثا وراء تكشف أسرار الناس، ودليل المنع جاء به القرآن الكريم في صورة الحجرات في قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين أمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم و لا تجسسوا ﴾[41] والتجسس أمرا منهيا عنه شرعا لأنه يتعرض لكشف أسرار الناس، وفي ذلك ابتذال لكرامتهم وحرماتهم وأسرارهم التي لا يباح للغير انتهاكها" والمساس بها. هذا وقد ذهب جانب من الفقه الإسلامي[42] إلى القول بتحريم التجسس حتى ولو كان يهدف إلى غاية مشروعة فالوسيلة عندهم تأخذ حكم الغاية بمعنى أنه يلزم أن تكون الغاية و الوسيلة مشروعتين.

كما ورد النهي عن التجسس في السنة الشريفة في حديث الرسول ﷺ "إياكم والظن فإن الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخوانا"[43]، كما روى عن عبد الله بن عمر أنه قال:" كنت جالسا عند رسول الله ﷺ إذ جاء حرملة بن زيد الأنصاري أحد بني حارثة فجلس بين يديه وقال: يا رسول الله الإيمان هاهنا وأشار بيده إلى لسانه والنفاق ها هنا ووضع يده على صدره ولا نذكر الله إلا قليلا، فسكت رسول الله ﷺ وقال:"اللهم اجعل له لسانا صادقا وأرزقه حبي وحب من أحبني وصير أمره إلى خير: فقال حرملة يا رسول الله إن لي إخوانا منافقين وكنت رأسا فيهم،

أفلا أدلكم عليهم، فقال رسول الله ﷺ من جاءنا كما جئتنا استغفرنا له كما استغفرنا لك، ومن أصر على ذلك فالله أولى به ولا تخرق على أحد سترا"[44].

ليس هذا فحسب بل أنه ﷺ قد توعد أولئك الذين يتبعون عورات الناس ويبحثون عن نقائصهم حين قال:"يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإن من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يوشك أن يفضحه ولو في جوف بيته"[45].

وروي عن زيد بن وهب أنه قال:" أتي ابن مسعود فقيل هذا فلان تقطر لحيته خمرا فقال عبد الله أنا نهينا عن التجسس ولكن أن يظهر لنا شيء نأخذ به"وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال:"لو كان رجلا اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح"[46].

ويذهب رأي فقهي إلى القول[47] أن النهي عن التجسس الوارد في القرآن والسنة الشريفة هو خطاب موجه لكافة الناس دون استثناء عاديين كانوا أم ذوي سلطة عامة، كما يمنع التجسس أيا كانت صورته فيستوي أن يتم بالرؤية وهو ما يسمى باستراق البصر أو السمع أو بالتقاط الصور كما لا يجوز لإنسان أن يتحسس ملابس شخص آخر للتعرف على ما يخفيه تحتها دون مقتضى ودون إذن.

هذا وإن أحكام الشريعة الإسلامية تحافظ على حرمات الناس وتمنع التعدي عليها والمساس بها مهما كان المبرر! حتى ولو كان يهدف إلى تحقيق غاية مشروعة فأحكام الشريعة الإسلامية رفعت من قدر وشأن الإنسان وكرمته، ووضعت له المبادئ التي يوجبها يحمي حقه في خصوصياته، فقد ورد في الأثر أن عمر بن الخطاب كان يطوف في المدينة فسمع صوت رجل وامرأة أمامها زق خمر، فتسور الحائط وأمسك به وهو في حالة سكر بين، فقال "يا عدو الله أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية "، فقال الرجل"يا أمير

المؤمنين، أنا عصيت الله في واحدة وأنت عصيته في ثلاث، فالله يقول"ولا تجسسوا" وأنت تجسست علينا والله يقول"وأتوا البيوت من أبوابها "وأنت صعدت من الجدار ونزلت منه، والله يقول "ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها " وأنت لم تفعل ذلك"، فقال عمر"هل عندك من خير أن عفوت عنك؟ " قال" نعم والله لا أعود"، فقال: "اذهب فقد عفوت عنك" ولكن السؤال المطروح هنا هو هل عمر بن الخطاب أهدر العقوبة المترتبة عن فعلتهم وهي حيازة وتعاطي الخمر المعاقب عليه حدا، الجواب بالنفي ذلك أن الإجراء الذي قام به عمر رضي الله عنه للحصول على الدليل تم بطريق غير مشروع، إذن فبطلان الإجراء استتبع عدم تطبيق العقوبة.

وفي حادثة ثانية روى عبد الرحمان بن عوف قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة، في المدينة، فبينما نحن نمشي إذ ظهر لنا سراج فانطلقنا نؤمه، فكلما دنونا منه إذا باب مغلق على قوم لهم أصوات ولغط، فأخذ عمر بيدي وقال:" أتدري بيت من هذا " قلت" لا"، فقال "هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف، وهم الآن شرب، فما ترى؟ "قلت" أرى أنا قد أتينا ما نهانا الله عنه"، قال الله تعال: "و لا تجسسوا" فرجع عمر وتركهم[48].

يتضح من هذه الحادثة أن عمر بن الخطاب تهيب مداهمة المسكن لحرمة ذلك شرعا، كما أنه قدر بما له من سلطة تقديرية –أن سلوك ربيعة بن أمية في داخل بيته لم يكن من قبيل الحالة الظاهرة التي تجير خرق المبدأ وما ظنه بأنه كان يتعاطى الخمر إلا من قبيل الشك الذي لا يلقى مبررا كافيا للإفتئات على المبدأ المتعلق بخطر التجسس: فالذي يتبين لها من الحادتثين أن عمر بن الخطاب احتراما للحق في الخصوصية أهدر تطبيق العقوبة، وهكذا يتضح إذن من كل ما تقدم هو قاعدة عامة نهت أحكام الشريعة الإسلامية عن

التجسس غير أن فقهاء الشريعة الإسلامية واستثناء من هذه القاعدة أجازوا في حـــالات معينة التجسس إذا كان للمصلحة العامة[49].

والمشرع الجزائري ساير قواعد الشريعة الإسلامية ومنع التجسس عـــن المواطـــن الجزائري، وجعل ذلك من حقوقه المنصوص عليها دستوريا فنص في المـــادة 32 علـــى أن "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة".

وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيـــل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمته".

ونص في المادة 34 من ذات الدستور على أن " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان"

ونص في المادة 39 الفقرة الثانية من ذات الدستور بالقول"... ســـرية المراســـلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضونة".

2- عدم إفشاء الأســـرار:

أمرت أحكام الشريعة الإسلامية بحفظ أسرار الناس وكتمانها وعد إفشائها، صونـــا لحقوق الأفراد والجماعات، فقد جاء في السنة الشريفة ما يفقد ذلـــك، فقـــد روى عـــن النبي ﷺأنه قال: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته أو تفضـــي إليه ثم ينشر سرها"[50].

كما روى عنهﷺ أنه قال:" إنما يتجالس المتجالسان بالأمانة. فلا يحل لأحد أن يفشـي على صاحبه ما يكره".

هذا و قد أجمع الفقهاء على تحريم إفشاء الأسرار، ومما جاء في الأثـــر أن العبـــاس أوصى ابنه عبد الله بقوله:"إنني أرى عمر يقدمك على الأشياخ، فأحفظ على ما أقوله لك، لا تفشي له سرا ولا تغتابن أحدا ولا تعصين له أمرا ولا يطلعن منك على خيانة"[51]

وعن أنس بن مالك أنه قال:" احفظ سرا تكن مؤمنا ". ليس هذا فحسب بل أن بعض الفقهاء[52] ذهب إلى القول أن إفشاء الأسرار يعد من الكبائر، وذلك استنادا إلى صريح ما في الأحاديث السابقة، ولأن إفشاء السر فيه إيذاء للطرف المضرور وهتك لستره

يتضح مما تقدم أن أحكام الشريعة الإسلامية تأمر أفرادها أن يحفظوا الأسرار، يستوي في ذلك أن يكون الشخص قد علم هذه الأسرار التي أؤتمن عليها من قبل من أسر إليه، أو عرفها بحكم مهنته، كالموظف العام الذي يؤتمن على أسرار الناس، لذلك أوجب فقهاء الشريعة الإسلامية على الحاكم أن يأخذ عهدا على الأطباء وقسما بألا يعطوا أحدا دواء ضار وألا يفشوا الأسرار.

لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن التطور الحديث، وانتشار الأبحاث العلمية وتبادل الآراء الفقهية واتساع دائرة العلم والمعرفة قد ترتب عليه أن نطاق ما يعد سرا بالنسبة للأشخاص بات محدودا[53] فقد يحدث مثلا أن يستفيد طبيب أو باحث نفسي أو محقق أو رجل سياسة من معلومات تحصل عليها بحكم وظيفته، ثم يجمع ذلك في مؤلف، وينشره على الناس من باب نشر العلم والمعرفة، ونحن نرى بخصوص هذه المسألة أنها تتنازعها مصلحتان :

المصلحة الأولى: وهي ترتكن إلى حرية النشر والطبع والتصوير أي حرية التعبير بمختلف وسائل الإيضاح .

المصلحة الثانية: تتلخص في حق كل شخص في حياته الخاصة ومنع الناس من التعرض لها، ولذلك فإننا نرى أن النشر جائز متى لم يكن فيه انتهاك لحق الناس في أسرارهم فيجوز للطبيب –مثلا– أن ينشر أبحاثه المتعلقة بما وصل إليه من نتائج، دون حاجة إلى ذكر أسماء من أجرى عليهم فحوص أو نشر صورهم أو إذاعة أسرارهم.

يبقى أن نذكر أن عدم جواز إفشاء الأسرار التي نتكلم عنها، إنما يعني به ذلك الإفشاء الذي يترتب عليه إصابة صاحبه بضرر ومفاد ذلك أنه يجوز إفشاء الأسرار بعد وفات أصحابها إذا لم يكن هناك ضرر، ومن باب أولى إذا كانت إذاعة السر تعد بمثابة منقب أو مكرمة أو تعكس صفة حميدة لصاحب السر.

هذا و لأهمية هذا الموضوع فقد نص المشرع الجزائري في المادة 301 من قانون العقوبات على تجريم فعل إفشاء الأسرار واعتبره جنحة معاقب عليها قانونا.

3- حرمة المسكن :

تعد حرمة المسكن بالنسبة للفرد واحد من التطبيقات الفذة لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة في أحكام الشريعة الإسلامية لأن المنزل هو مستودع أسراره ومعقل خصوصياته، وواحته التي يناجي فيها ذاته، وقد وجد هذا الحق مصدره في نصوص القرآن الكريم وحديث الرسول ﷺ وفي أقوال الفقهاء .

ففي القرآن الكريم :جاء النص القرآني صريحا في خصوص حرمة المسكن، حيث قال تعالى: ﴿ يأيها الذين أمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا و تسلموا على أهلها ذلكم خيرا لكم لعلكم تذكرون فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوا حتى يؤذن لكم، و إن قيل لكم ارجعوا فرجعوا هو أزكى لكم و الله بما تعملون عليم﴾[54] فالأمر في الآية الكريمة موجه إلى كل شخص أجنبي عن البيت، بصرف النظر عن هويته ووضعه ومركزه الإجتماعي.

فأي اعتداء على مسكن الشخص هو اعتداء على الشخص ذاته وهو غير جائز شرعا استنادا للآية الكريمة .

وفي السنة الشريفة ورد عن النبيﷺ في خصوص حرمة المسكن ما رواه أنس ابن مالك أن أعرابيا أتى باب النبيﷺ فجعل عينه في ثقب وأخذ يتلصص فرآه النبيﷺ فأخذ عودا مدبب الرأس فدفع به من خلال ثقب الباب تجاه عين الرجل، فأحس به وانكفأ بسرعة حتى أخطأ العود عينه، ثم قال:ﷺ "لو ثبت لفقأت عينك"[55] وفي حديث آخر قال:" من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقأوا عينه فلا دية له".

وقال أيضا "من نظر إلى دار جاره فكأنما نظرا إلى كوة من نار" فهذه الأحاديث وغيرها كثير تفيد جميعها حماية مسكن الإنسان ومنع الغير من التلصص عليه والقصد من كل ذلك هو المحافظة على خصوصيات الناس وستر عوراتهم، هذا وينسحب مفهوم المسكن على كل مكان يأوي إليه المرء ويختص به سواء أ كان صاحب المسكن قاطنا فيه أم لا، عملا بقوله تعالى:" ...﴿ فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ فلحرمة المسكن في الشريعة الإسلامية أهمية بالغة، ليس لأنه المكان الذي يأوي إله الإنسان ويستقر فيه فقط، ولكن لأنه في الوقت نفسه المكان الذي تتحرك فيه الأسرة بحرية مطلقة دون خوف أو حرج من عبث الناظرين فتبقى أسرارهم مطوية بين جدران بيته حتى لا يطلع عليها أحد.ولما كان المسكن يتمتع بهذه الحرمة فقد حدد له فقهاء الشريعة الإسلامية[56] شروطا لا بد من توفرها منها أن يقي ساكنه من المطر وحر الصيف والشمس وعيون المارة.

وتطبيقا لذلك لا يعد مسكنا لا يتمتع بهذه الحرمة ، إلا كل مكان معد للسكنى إذ أن علة الإستئذان هي الرغبة في تفادي أن يقع البصر على كل ما هو محرم.أما الأماكن التي يرتادها الجمهور دون تميز ويطرقها من يحتاج إليها، فلا تعد مسكنا يتمتع بما للمسكن من حرمة . هذا وما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذا الموضوع هو أن المشرع الجزائري لم يخرج عن هذه الفلسفة، حيث حفظ للمسكن حرمته بالأخص القسم الرابع من الباب

الثاني للإعتداءات الواقعة على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف، وتحت هذا العنوان حرم في المادة 295 عقوبات دخول المسكن بغير إذن أهله، فنص المادة 295 عقوبات[57] خاص بالشخص العادي الذي يدخل مسكن الغير دون إذنه حيث نصت المادة على ما يلي" كل من يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 1.000دج إلى 10.000دج.

وإذا ارتكبت الجنحة بالتهديد أو بالعنف تكون العقوبة بالحبس من خمس سنوات على الأقل إلى عشر سنوات على الأكثر وبغرامة من 5.000دج إلى 20.000دج.

ليس هذا فحسب بل أن المشرع منع كل موظف مهما كانت رتبته من دخول مسكن الغير بغير رضاه حيث نص في المادة 135 عقوبات على ما يلي"كل موظف في السلك الإداري وكل ضابط شرطة وكل قائد أو أحد رجال القوة العمومية دخل بصفته المذكورة منزل أحد المواطنين بغير رضاه، وفي غير الحالات المقررة في القانون وبغير الإجراءات المنصوص عليها فيه، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 500دج إلى 3.000دج دون الإخلال بتطبيق المادة 107[58] يتضح من هاتين المادتين أن المشرع الجزائري حفظ للمسكن خصوصياته ومن تم منع الغير من دخوله سواء كان هذا الغير شخصا عاديا أم موظفا في الدولة، وهذه النصوص هي تطبيق للمبدأ الوارد في الدستور (28 نوفمبر 1998) المادة 40 " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة وتطبيقا للشطر الثاني من المادة 40 من الدستور فقد وضع المشرع الجنائي في قانون الإجراءات قواعد صارمة لتفتيش المساكن وذلك احتراما لخصوصيات المسكن.

وتنص في المادة 44 من قانون الإجراءات الجزائية على مـــايلي" لا يجـــوز لضـــابط الشرطة قضائية الإنتقال إلى مساكن الأشخاص الذين يظهرون أنهم ساهموا في الجنايـــة أو أنهم يحوزون أوراقا وأسماء متعلقة بالأفعال الجنائية المرتبكة لإجـــراء التفتيـــش إلا بـــإذن مكتوب صادر من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق مع وجوب الإستظهار بهذا الأمـــر قبل الدخول إلى المنزل والشروع في التفتيش".

وتنص المادة 45 من ق أ ج على أنه لا يجوز البدء بتفتيش المساكن أو معاينتها قبـــل الساعة الخامسة صباحا ولا بعد الساعة الثامنة مساء إلا إذا طلـــب صـــاحب المـــنزل أو وجهت نداءات من الداخل أو في الأحوال الاستثنائية المقررة قانونا. وعـــن كيفيـــة التفتيـــش وصوره نراجع المواد من 44 إلى47 من ق أ ج لأن المقام لا يتسع لذكرها وتحليلها تفصيلا.

العنصر الرابع : الحق في الخصوصية في قوانين العقوبات المقارنة:

سنتعرض للحماية الجنائية المقررة للحق في الخصوصية في كل من القانون الفرنســي، والمصري باعتبارهما كمصادر تاريخية للقانون الجزائري وذلك حسب التقسيم التالي:

أولا: الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في القانون الفرنسي.

ثانيا: الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في القانون المصري.

أولا : الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في القانون الفرنسي:

يعتبـــر القضاء الفرنسي صاحب الفضل الأول في الإعـــتراف بـــالحق في الحيـــاة الخاصة، فقد قام بدور يكاد يكون خلافا سواء في تعريف هذا الحق أو طبيعته أو حـــدوده، بل وفي مجال توفير الحماية القانونية المناسبة[59].

وكانت حماية الحق في الخصوصية تتم في بادئ الأمر في رحـــاب الأحكـــام العامـــة للمسؤولية المدنية من حيث وجوب توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.[60]

وقد بدت هذه الأحكام قاصرة على إحاطة هذا الحق بالحماية المناسبة، فهي لا تقدم في هذا المجال الترضية الكافية للمجني عليه ولا تحقق الردع اللازم للجاني.

ومن تم فقد تدخل المشرع الفرنسي بموجب القانون رقم 643 الصادر بتاريخ 17 يوليو 1970، واستحدث نصوصا جنائية تحرم الإعتداء على الحياة الخاصة، وامتد نطاق التجريم ليشمل الأفعال التالية:

1-استراق السمع أو تصوير شخص متى تم هذا في مكان خاص (المادة 368).

2-الإحتفاظ أو إفشاء تسجيلات أو مستندات مما يكون قد تم الحصول عليها بأي فعل من الأفعال السابقة (المادة 369).

3-استخدام كلام أو صورة شخص في نشر مونتاج دون الحصول على موافقته بذلك (المادة 370)

4-إنتاج أو استراد أو توزيع أي من الآلات من شأنها إتيان أي من الجرائم المنصوص عليها في(المادة 368) دون الحصول على ترخيص سليم بذلك (المادة 371) .

ومن التطبيقات القضائية التي قضى بها في هذا الشأن، إن التقاط صورة لإمرأة عارية الصدر على شاطئ مفتوح للجميع وتظهر فيه العرايا بكثرة لا ينطوي على جريمة انتهاك للحق في الحياة الخاصة [61] .

وأيضا فإن نشر صورة لشخص التقطت له وهو يسير في الطريق العام لا تمثل اعتداء على الحق في الحياة الخاصة [62].

كذلك فإن وقعت التصنت على خط تليفون باستخدام جهاز مخصص فقط للاكتشاف رقم موضع الطالب بغرض تحديد شخصيته بدون تسجيل حديث لا يعتبر

اعتداء على حق في الخصوصية وخاصة إن كان وضع هذا الجهاز قد تم بناء على طلب الشاكي لتحديدي شخصية الفاعل الذي درج على إزعاجه باستعمال جهاز التليفون[63].

ثانيا : الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في القانون المصري :

اهتم المشرع المصري بالحق في الخصوصية، فنص على حمايته في دستور1971 بموجب المادة 45 التي نصها " لحياة المواطنين حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب لمدة محدودة وفقا لأحكام القانون"

وتنص المادة 57 من ذات الدستور على أن " كل إعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتصادم، وتكفل الدولة تعويضا عادرا لمن وقع عليه الإعتداء".

هذا وقد أصدر المشرع القانون رقم 37 سنة 1972 بتعديل لبعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة، وأضيف بمقتضى هذا القانون مادتان جديدتان إلى قانون العقوبات وهما المادة 309 مكرر و309 مكرر"أ"[64].

المادة 309 مكرر تعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا المجني عليه.

1-استرق السمع أو سجل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه، محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون.

2-إلتقاط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص. كما يعاقب بالحبس أيضا المواطن العام الذي يرتكب أحد هذه الأفعال إعتمادا على سلطة وظيفته.

والمادة 309 مكرر" أ " تعاقب بالحبس كل من أذاعا أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة، وكان بغير رضا صاحب الشأن، ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي ارتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته.

وأضيفت المادة 95 إلى قانون الإجراءات الجنائية لتحدد الأحوال التي يجوز فيها ضبط الخطابات ومراقبة المحادثات، وقد قيد المشرع هذه الأحوال في إظهار الحقيقة في جناية أو جنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

وعدلت المادة 259 من قانون الإجراءات الجنائية لتقرر مبدأ عدم تفادي الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

العنصر الخامس: موقف القانون الجزائري .

اهتم المشرع الدستوري في الجزائر بالحق في الخصوصية، فنص عليه بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة بطائفة من النصوص نوردها حسب ما يلي:

تنص المادة 32 من الدستور الجديد (23 نوفمبر 1996) على ما يلي:

" الحريات الأساسية وحقوق المواطن مضمونة. وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته".

وتنص المادة 34 من ذات الدستور على ما يلي: " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة".

وتنص المادة 35 أيضا على أنه "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية".

وتنص المادة 39 على أنه " لا يجوز انتهاك حرمة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون وتنص المادة 139 من ذات الدستور على أنه " تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية".

يتضح من هذه النصوص مجتمعة أن المشرع الدستوري في الجزائر ينص على الحق في الخصوصية واعتبره من حقوق الإنسان ومن تم كفل حمايته بواسطة السلطة القضائية، غير أن هذا الحق بقي مبدأ دستوري لم توليه النصوص القانونية التي تحوله من مجرد مبدأ دستوري إلى نصوص قانونية قابلة للتطبيق في الميدان العملي، تحمي الفرد في خصوصياته حماية قانونية عن طريق التجريم والعقاب.

الأمر الذي جعل هذا الحق رغم أهميته إلا أنه لا يجد تطبيقاته في الحياة العملية وهذا هو الأمر الذي دفعنا إلى التطرق لهذا الحق وطرحه للنقاش لأنه ليس كغيره من الحقوق الأخرى التي تعتبر في معظمها حقوق واضحة المعالم ، فهذا الحق له خصوصياته ومميزاته.

ذلك أن فكرة الخصوصية بمعناها الواسع فكرة ملازمة لحياة الإنسان فلكل إنسان حياته الخاصة وكلما ارتقت الجماعة بأفكارها المادية والمعنوية سعت إلى توفير أكبر قدر من حماية الفرد وهو ما يستتبع بالضرورة العمل على توفير الحماية لخصوصية الإنسان.

ثم أن تطور الحياة المعاصرة تطورا معاصرا خطيرا أصبحت معه حياة الفرد في خطر شديد فأسرار الأفراد باتت شبه عادية بحيث أصبح من الممكن التقاط الصورة وتسجيل المكالمات بيسر وسهولة دون علم من المجني عليه.

وأمام هذا الزحف التكنولوجي وما يحمله من خطر على كيان الفرد المادي والمعنوي وأمام غياب النصوص التشريعية على المستوين الجنائي والمدني، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل لمجابهة هذا الخطر على نحو يكفل حماية المواطن الجزائري في خصوصياته . ليس هذا فحسب بل أن تطور علوم البيولوجيا وتطور علم الجنات أصبح معه الإنسان ومن ورائه السلالات البشرية في خطر، ذلك أن هذا العلم.

أصبح يتحكم في أخص خصوصيات الإنسان وذلك بعد أن تم فك رموز الجنات التي تتحكم في تكوين الإنسان من حيث جنسه ولونه وتفكيره الخ . ليس هذا فحسب بل أنه ظهر ما يسمى بالإستنساخ أي استنساخ الإنسان[65] إلى نماذج مماثلة له وخير دليل على ذلك النعجة الأسترالية دولي التي تحمل الجينات الحيوانية والنعجة الإنجليزية يولي التي تحمل جينات بشرية وهذا الأمر على قدر من الخطورة يتطلب تدخل المشرع لوضع نصوص قانونية تحمي الإنسان في خصوصياته. لذلك حان الوقت ليتدخل المشرع الجزائري عل المستوى الجنائي لوضع نصوص تحمي الحق في الخصوصية.

هذا وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن المشرع الجزائري في القانون المدني تناول ضمن نصوصه أحكام تحمي خصوصيات الغير، وتمثل ذلك في فتح المطلات-(المواد من 690 إلى 712) من القانون المدني-حيث وضع قيودا لفتح مطل مواجه أو مطل منحرف أو فتح مناور وكذلك المسافات التي تفصل بين الملكيات، وكل هذه المواد تستهدف

الحيلولة دون إطلاع الجار على خصوصيات جاره، والحماية هنا وقائية تحول دون الإطلاع بداءة على خصوصيات الغير .

الخاتمة والاقتراحات :

نختم هذه المداخلة المتواضعة بالقول أن اصطلاح الحق في الخصوصية يتسم من حيث الإستخدام القانوني بالحداثة والجد وأي محاولة لتعريفه تعد مسالة من المسائل الدقيقة على الأقل في الوقت الحاضر ذلك أن الحق في الخصوصية هو مزج لمجموعة اعتبارات أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية وإيديولوجية، وهذا هو السبب في اعتقادنا الذي جعل هذا الحق يأبى التحقيق بصورة قاطعة.

هذا وفكرة الخصوصية بمعناها المستعصي على التحديد، فكرة ملازمة لحياة الإنسان فلكل فرد حياته الخاصة، وتطور الحياة المعاصرة تطورا ماديا خطيرا جعل حياة الفرد في خطر شديد لذلك كان لزاما على المشرع أن يتدخل لوضع نصوص تحمي الحق في الخصوصية.

الاقتراحات:

تجدر الملاحظة إلى أن المشرع الجزائري لم يأت بنصوص في القانون الجنائي تكفل حماية الحق في الخصوصية، بوصفه حقا مستقلا لذلك نقترح على المشرع بعض النصوص الجنائية يتعين على المشرع إذا ما تعرض لهذه المسألة الحساسة أن يضيفها إلى القسم الخامس المخصص للإعتداء على الشرف واعتبار الأشخاص وإفشاء الأسرار ونقترح في هذا الصدد إضافة مادة مكرر للمادة 299 عقوبات ينص فيها المشرع على تجريم الإعتداء على الحق في الخصوصية وذلك حتى يجد المبدأ المنصوص عليه في المادة 39 من الدستور صداه في الحياة العملية.

الهوامش

1-لسان العرب. للعلامة ابن منظور. الطبعة الأولى. ج8. الناشر مطبعة الأميرية ببولاق. عام 1301هـ. ص290 .

2- د.خليل بحر. حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي. ط1983. دار النهضة العربية. ص33.

3- د.حسام لطفي. الحق في احترام الحياة الخاصة. دار النهضة العربية. ط1978. ص46. ود.خليل بحر. المرجع السابق. ص33.

4- د.حسام الدين الأهواني. المرجع السابق. ص46-47.

5- Jacque-velu- «le droit au respect de la vie privé» Presses universitaires de mamur Brux elles 1974-P13.

6- بخصوص هذا التعريف وبتفاصيل أكثر أنظر د.سامي السيد الشول. الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم. ط1986. بدور دار النشر. ص100.

7- مؤتمر الدول الإسكندنافية المنعقد في (15 مايو 1967). مذكور بمؤلف د.حسام الدين الأهواني. المرجع السابق. ص50.

8- د.سامي الشول. المرجع السابق. ص101.

9- د.حسام الدين. المرجع السابق. ص51.

10- د.حسام الدين الأهواني. المرجع السابق. ص52.

11- هذا التعريف جاء في المادتين 2 و3 من التوصية رقم 428 الصادرة بتاريخ 23 يناير عام 1970 عن الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي.

12- -(R)Le droit au respect de la vie privé «J .C.P 1968 Ar.1er-16Badi P-1 - 2136»

13- د.حسام الدين: المرجع السابق. ص ص 101. 102.

14- أنظر بخصوص اختلاف وجهات نظر حول هذا السؤال و بتفاصيل أكثر د.حسام الدين الأهواني. المرجع السابق. ص 76 وما يليها.

15- وقضى في هذا الخصوص أيضا بإلزام صيدلي بتعويض الأضرار الناشئة عن تعسفه في تصور مكان خاص بالحج ووضع صورة للدعاية لأحد الأدوية، فذلك من شأنه أن يمس سمعة المكان ويخلط الناس بين قدسيته والنظر إليه كوسيلة للدعاية. أنظر د.حسام الدين الأهواني: المرجع السابق. ص80 هامش90.

16- Lindon (R) la création prétorienne en matière de droits de la personnalité et son incidence sur la nation de famille Dolaz . paris . 1974 P40-et Nerson (R) «de la protection de la personnalité en droit privé français» Raport présenté aux journées de madrid de l'association. H. capitan T 13 Ed. Dollaz paris 1963 . P 747 N° 14.

17- أثيرت هذه المشكلة في فرنسا في قضية تتلخص وقائعها في أن فيلما سينمائيا تعرض لحياة مشاهير المجرمين، وكان من أهم أحداث الفيلم علاقة المجرم الغرامية بإحدى السيدات ولما كانت قد مضت عشرات السنين على وفاة المجرم وبلغت العشيقة من العمر نهايته واختفت عن الأنظار ودخلت في طي النسيان، فان عرض الفيلم قد أعاد ماضيها إلى الأذهان. لجأت هذه السيدة للقضاء لطلب تعويضها فرفضت محكمة السين الابتدائية دعواها في حكمها الصادر بتاريخ 1965/10/04 (منشور الأسبوع القانوني لعام 1966) وأسندت المحكمة في رفضها لطلب المدعية في كونها سبق لها أن سعت لدى دور النشر لنشر مذكرات عن حياتها مع المجرم الذي دار الفيلم عن حياته، أي أن المدعية لم تكن تحرص على إسدال ستار النسيان على هذه الحقبة من تاريخها.

18-د.حسام الدين الأهواني: المرجع السابق. ص95.

19-20- محكمة السين الإبتدائية: 04 أكتوبر 1965 الأسبوع القانوني (1966 /14483/02) تعليق ليون كان باريس 14 مارس 1967 الأسبوع القانوني (1967-02-15107).

21-د.حسام الدين. المرجع السابع. ص96.

22-د.حسام الدين الأهواني المرجع السابق.ص98 .

23- Garcon : la protection de la personnalité juridique en droit privé . Revu . de droit su isse 1960 P 96 .

24- أنظر في عرض هذه الآراء وبتفاصيل أكثر د. عبد العزيز سرحان: "الإتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية " الناشر دار النهضة العربية. عام 1966 ص25. وأيضا د. محمد حافيظ غانم مبادئ القانون الدول العام. دار النهضة العربية. طبعة عام 1968 ص547.

25- أنظر الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والبروتوكول الإختياري منشورات الأمم المتحدة - مكتب الإعلام - ص05. وأنظر أيضا نشرة القضاة وزارة العدل الجزائر. عدد 45 ص155 وما يليها.

26- الذي كان يضم كل من النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمـــارك، فرنســـا، اليونـــان، إيســـلندا، إيطاليـــا، لوكسمبورج، النرويج، هولندا، ألمانيا الغربية (سابقا)، إنجلترا، سويسرا، تركيا.

27- Kiss et marie : le droit a la vie privé . des droits de l'homme , vol VII . 1974 . P340.

28- أنظر الوثيقة النهائية للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان. المنعقد في طهران من 22 أفر يل 1968 منشـــورات الأمم المتحدة نيويورك. ص01. وما بعدها.

29- هذا وما تجدر الإشارة إليه أن مندوب حكومة فلندا تقدم بمشروع قرار إلى المؤتمر هدفه العمل على توفـير حماية أ كبر للحق في الحياة الخاصة، وتتحدد رؤية القرار فيما يلي:

أ- أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص على عدم جواز تعرض أحد للتدخل التعسفي في حياته الخاصـــة، أو حياة أسرته، أو مسكنه، أو رسائله ولا للحمالات تمس شرفه وسمعته.

ب- أن الحق في سرية الحياة لخاصة يضمن حق الفرد في أن لا تنشر معلومات تتعلق بحياته الخاصة أو الشـخصية لم يكن ليكشف عنها هو نفسه بشكل شعوري.

ج- أن تقدم العلوم و التكنولوجية قد جعل بالإمكان انتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد أو المساس بكرامتـــهم أو بحرية شخصيتهم عن طريق وسائل التلصص على المخابرات الهاتفية و أدوات استراق السمع الإلكترونيـــة وآلات التصوير والتسجيل الخفية، والمستحدثات الصيدلانية.

د- إن خصوصيات حياة الأفراد تنشر أحيانا دون إذن منهم بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية ممـــا يشـتمل مساسا بحق سرية الحياة الخاصة.

هـــ- أن ما تقوم به أحيانا وسائل الإعلام العامة من تعريف الناس بالمتهمين في جرائم قـــد تـــؤدي إلى تقليـــل الطابع الموضوعي للمحاكمة أو يعرقل عودة المدان بجريمة إلى الحياة الطبيعية في المجتمع الأمـــر الـــذي يشـتمل عقوبـــة إضافية لا مبرر لها.

و- أنه لا ينبغي للمحاكم ، كقاعدة إجرائية عامة أن تقبل في الدعاوي المقاومة أمامها أدلت ثم الحصول عليـــها بأساليب تشكل إنتهاكا للحياة الخاصة للأفراد وإنطلاقا من هذه الرؤية فإن مشروع القرار قد أوصى بـــأمرين: أولهما أن تقوم هيئات الأمم المتحدة المعنية مستعينة عند الإقتضاء باليونسكو وبمعهد الأمم المتحدة للتدريـــب والبحث، بالإطلاع بدراسات عن آثار التطورات الجديدة العلمية والتقنية على خصوصيات الأفراد وحرياتهم وعن سبل.

حماية كرامتهم وحرمة شخصيتهم-وثانيهما: أن تقوم هيئات الأمم المتحدة المعنية بدراسة قواعـــد الســـلوك المهني والصحفي القائمة حاليا من حيث مداها ومضمونها في الجوانب التي تتناول فيها مسألة إنتهاك حق ســـرية

الحياة الخاصة ،بغية العمل فيما بعد على تشريع قواعد نموذجية في هذا الصدد دون المساس بمبادئ حرية الإعلام. أنظر الوثيقة النهائية لمؤتمر طهران. المرجع السابق. ص148، ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع د. ممدوح خليل بحر: المرجع السابق: ص82 وما يليها .

30-أنظر بخصوص هذه التوصيات د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق. ص83.

31-أنظر تقرير الأمين العام لأمم المتحدة. لعام 1970 ص41.

32-أنظر بخصوص هذا الموضوع وبتفاصيل أكثر د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص84 وما يليها .

33-من القضايا التي تناولها المؤتمر.

1-قرينة البراءة ومضمونها ونتائجها.

2-فكرة المساواة في الحقوق والإجراءات بين أطراف الدعوى الجنائية.

3-المدة التي تستغرقها إجراءات الدعوى المختلفة.

4-المبادئ الأساسية في الإثبات الجنائي وحق المتهم في الصمت وتشمل مراعاة حقوق ومصالح المجني عليه في الدعوى الجنائية ضوابط القبض.

34-انظر الشيخ علي الخفيف: الحق والذمة. الناشر مكتبة وهبة طبعة 1945 ص36.

ود. محمد يوسف موسى، الفقه الإسلامي، الناشر دار الكتاب العربي ص211.

35-الشيخ علي الخفيف المرجع السابق. ص36.

36-عبد الرزاق السنهوري: مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الفرنسي الجزء الأول الطبعة الثانية عام 1967. ص05 و ص10.

37-مصطفى الزرقا: الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد الطبعة الثانية، الناشر مطبعة الجامعة السورية عام 1948 ج2 ص11.

38-د. حسن كيره المدخل إلى القانون الطبعة 1964 الناشر منشئة المعارف الإسكندرية ص 413 وما يليها.

39-والقذف لغة الشرف والقذف بالحجارة الرمي بها، وقذف المحصنة رماها والقذف شرعا الرمي بالزنا: أنظر ابن الهمام فتح القدير: الناشر شركة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر جزء 11 طبعة 1970 ص 316 .

40-ابن حزم: المحلي. الجزء 13 الناشر مكتبة الجمهورية العربية الطبعة 1971. ص 28.

41-سورة الحجرات الآية 12.

42-ابن القيم الجوزية أعلام المرفقين عن رب العالمين. الناشر مكتبة الكليات الأزهرية 1968 ج 03 ص247.

43-صحيح البخاري.كتاب الفرائض، الباب الثاني ج 12 ص03.

44– 45– عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري. المعروف بـــابن الأثـــير: " أســـد الغابـــة في معرفـــة الصحابة".الناشر طبعة دار الشعب. المجلد الأول. ص475.

46–صحيح مسلم: يشرح النوري: الجزء 14. ص138.

47–الغزالي: إحياء علوم الدين: لجنة نشر الثقافة . طبعة أولى الجزء 05 .ص34.

48–عباس محمود العقاد: عبقرية عمر، طبعة دار الهلال 132. مذكور بمؤلف د. ممدوح خليل بحـــر: المرجـــع السابق . ص ص57 و58 .

49–عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي: مقارنا بالشريعة الإسلامية. طبعة 1963. ص503.

50–صحيح مسلم. ص106 . حديث رقم 1437.

51–سيد علي زادة: شرعة الإسلام: مشار إليه في رسالة أحمد كامل سلامة " الحماية الجنائية لأســـرار المهنـــة القاهرة 1980. ص32.

52–ابن حجر العسقلاني: الكبائر. الجزء 02 ص27.

53– غير أن أحكام الشريعة الإسلامية تجيز إفشاء الأسرار في حالات يكون فيها إفشاء السر واجبا وذلـــك في الحالة التي يكون فيها كتم السر مؤديا إلى مفسدة. فإذا عهد شخص بسر إلى آخر، مضمونه ارتكاب جريمة زنـــا أو سرقة أو قتل أو ما شابه ذلك من المفاسد، فإنه يجب على من عرف مثل هذا السر أن يفشيه، فقد يكـــون في إفشاء هذا السر مصلحة ترجى. ودليل ذلك ما ورد في حديث الرسولﷺ " المجالس بالأمانة إلا ثلاثة، مجلس فيـــه سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو إقتطع مال بغير حق ".أنظر فتح الباري. المرجع السابق ج 11. ص69 .

54–سورة نور الآية 27 و28.

55–البخاري: صحيح البخاري: الجزء التاسع. الناشر المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. ص13.

56–وفي هذا يقول القرطبي " لما خصص الله سبحانه وتعالى ابن آدم الذي كرمه وفضله بالمنازل وستره فيها عـــن الأبصار وملكه الإستمتاع بها على الإنفراد، وحجر على الخلق أن يطلعوا على ما فيها من خارج أو يلجوها من غير إذن أربابها، أدبهم بما يرجع إلى الستر عليهم لئلا يطلع أحد منهم على عورة " ابن العربي الجامع لأحكـــام القرآن الناشر دار الكتاب العربي: عام 1967. ج2. ص212.

57–ابن حزم: المحلى: الناشر مطبعة الإمام. الجزء6. ص452 وما بعدها.

58–هذه المادة عدلها المشرع الجزائري بالقانون. رقم 04/82 المؤرخ في 13 فبراير 1982.

59- و تنص المادة 107 عقوبات على مايلي " يعاقب الموظف بالسجن المؤقت من خمس سنوات إذا أمر بعمل تحكمي أو ماس بالحرية الشخصية للفرد أو بالحقوق الوطنية لمواطن أو أكثر ".

60- Kayser: le secret de la vie privé et la jurisprudance civil , mélanges savatier . P 405 .

61- Martin: le secret de la vie privé: ruv. trim. dr. civ. 1959 P 22 .

62- Cour paris 18 mars 1971 Dalloz . 1971 note fremond . R . s. c . 1971 . 118 . هذا وما تجدر الإشارة إليه هو أن القانون الجزائري رغم أنه لا يحرم على المرأة السباحة إلا أنه يمنع التعري على الشواطئ، ويعتبره جريمة إغراء ويعاقب عليها قانونا، وعليه فمفهوم الحياة الخاصة تختلف من مجتمع إلى آخر.

63- Cour Aix en provance 19 oct 1973 . J . c . p 1974 I I , 17623 note lindon R.S.C 1976 P

64- Crim . 16/01/1974 J.C.P 1974 I I 773 note vetu opcit . P 31 . 119119

65- الجريدة الرسمية العدد 39 في 28 /1992/09، وأنظر ممدوح العالي: حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي رسالة دكتوراه حقوق القاهرة. 1983. ص231 .

66- أنظر بخصوص هذا الموضوع وبتفاصيل أكثر: د. ماروك نصر الدين: استنساخ بين الحضر والإباحة بحث: مقدم المؤتمر الدولي المنعقد بوهران. أيام 24/23/22 فبراير 1997 المعهد العالي للحضارة الإسلامية ص08 .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾

"سورة الحجرات، الآية 10"